بعد المذكور اي بعد كونه مذكرا لفظا ومعنى واحترز به عن نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون وانما قال بعد المذكور
ولم يقل فشرطه ان يكون مذكرا علما يعقل لان قوله مذكر مستغنى عنه لان الكلام في الجمع المذكر المصحح كما علم من سياق كلامه
وانما ذكر قوله بعد المذكور لئلا يغفل السامع عن هذا الشرط العلمية والعقل واحترز به عن نحو رجل واعوج علم الفرس
للمناسبة بين هذا الجمع وبين المذكر العلم العاقل لان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان المذكر العلم العاقل
اشرف من غيره ولو قال بدل قوله العقل العلم لكان اولى لانه جاء في القرآن فنعم الماهدون وام نحن الزارعون
ولا يوصف الله تعالى بالعقل لعدم الاذن الشرعي ولان العقل يوهم المنع من القبائح الجائزة على من له العقل تعالى الله عنها
وقوله على الاعم احتراز عن نحو قلون وثبون وحرون والزيادة فهي الواو والياء والنون في نحو ارضين واوزين
مما لم يكن مذكرا علما عاقلا عوض عن نقص الكلمة لفظا كارضون فان الواو والنون عوض من التاء المحذوفة من ارض
لانه في الاصل ارضة بدليل اريضة وكذا سنون وثبون لان اصلهما سنوة وثبوة او توهما كاوزون فان
الزيادة فيه عوض عن نقصان الحركة بالادغام وانما قال توهما لانه لا يجب ان يكون اصل اوز اوزز بتحريك الزاء الاولى
حتى يكون النقص فيه تحقيقا لا توهما وهذا تعسف فالاولى ان يقال انما جاء كذلك على طريق الشذوذ ولا نشتغل
بتعليلها وان كان الجمع بالواو صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة والصفة المشبهة والمنسوب
والمصغر في العقل اي فشرطه العقل بعدها اي بعد الذكورة واحترز به عن نحو حايض وعن نحو ناهق ولا يمكن اشتراط
العلم لان الصفة لا تجامع العلم كما عرفت في بحث ما لا ينصرف وشرطه ان لا يكون افعل فعلاء اي لا يكون افعل الذي مؤنثه
فعلاء نحو احمر حمراء فانه لا يجمع هذا الجمع للفرق بينه وبين افعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع نحو الافضلون ولم يعكس
لتفضيل افعل التفضيل لان فيه زيادة وفي افعل فعلاء زيادة العيوب ولا ينتقض هذا بنحو اجمعون فانه جمع
هذا الجمع لانه افعل فعلاء لان مؤنثه جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة ولا يكون فعلان فعلى فانه لا يجمع هذا

الجمع

الجمع فرقا بينه وبين فعلان فعلانة فانه يجمع هذا الجمع كالندمانون وانما لم يعكس لمشابهة فعلان فعلانة الفعل في اتحاد
صيغتي المذكر والمؤنث فيه كما في الفعل نحو تنعم وتنعمت كما يقال ندمان وندمانة فلحق به علامة جمع المذكر وهو الواو والنون
كالحق بالفعل ضمير جمع المذكر وهو الواو ولا يكون ما فيه التاء لفظا وكان مذكرا معنى كعلامة فانه لا يجمع هذا الجمع لان التاء
لو بقيت مع الواو والنون لاجتمع علامتا التذكير والتانيث ولو حذفت لالتبس المجرد من التاء بذي التاء او فيه التاء تقديرا
تقديرا كجريح مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فانه على تقدير ان يكون جريح مؤنثا كان التاء مقدرة فيه وعلى تقدير كونه مذكرا
ولا يجمع مذكره بالواو والنون لانه لما سوى بينهما في المفرد لانه يقال رجل جريح وامراة جريح سوى ايضا بينهما في الجمع
لئلا يلزم المخالفة بعد الموافقة ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل لان الجمع فرع على المفرد كما ان الاصل الفرق بين المذكر
والمؤنث وما جمع بالالف والتاء ان كان اسما فيجمع مطلقا بغير شرط وهو قياس في علم المؤنث سواء كانت فيه علامة
ظاهرة كعزة وسلمى وزهراء او مقدرة كهند وكذا قياس في المؤنث من اسماء الاجناس بالتاء الظاهرة كغرفات واكرامات
في جمع اكرامة لا اكرام وكذا قياس في المؤنث بالالف اذا لم يكن علما مذكرا كالبشرى والصحراء واما اسماء الاجناس التي
التاء فيها مقدرة كنار وشمس فهو سماعي فيها نحو الكاسات والسموات وان كان ما جمع بالالف والتاء صفة فان كان له مذكر
فيشترط ان يجمع مذكره بالواو والنون كضاربات اما اذا لم يجمع مذكره بالواو والنون كفعلاء افعل وفعلى فعلان
وما يستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح فلا يجمع بالالف والتاء حملا للمؤنث على المذكر الذي لا يجمع بالواو والنون وان لم يكن له
مذكر فيشترط ان لا يتجرد عن التاء كحائضة وحائضات اما اذا تجرد عن التاء كحائض فلا يجمع بالالف والتاء فرقا بين المجرد
وبين غير المجرد عنها وانما لم يعكس لمشابهة غير المجرد بالفعل في اللفظ والمعنى لان معناه الحدوث كالفعل فالحق به علامة
جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضمير جمع المؤنث وهو النون كضربن ومطلق المصحح سواء كان بالواو
والنون او بالالف والتاء وما على وزن افعال وافعل وافعلة وفعلة من جموع التكسير للقلة وفسر القلة بقوله

جمع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)